

عمدة القاري

فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فاغتسل ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبر فصلينا معه) .

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

(ذكر رجاله) وهم ستة عبد الله بن محمد الجعفي المسندي تقدم في باب أمور الإيمان وعثمان بن عمرو بن فارس أبو محمد البصري ويونس بن يزيد والزهري محمد بن مسلم وأبو سلمة عبد الرحمن بن عوف تقدموا في باب الوحي .

(ذكر لطائف إسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والإخبار بصيغة الجمع في موضع واحد والعنونة في ثلاثة مواضع وفيه أن رواه ما بين بصري وأيلي ومدني .

(ذكر من أخرجه غيره) أخرجه البخاري أيضا في الصلاة عن إسحاق الكوسج عن محمد بن يوسف عن الأوزاعي به وأخرجه مسلم في الصلاة أيضا عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي نحوه وعن إبراهيم بن موسى عن الوليد بن مسلم به مختصرا وأخرجه أبو داود في الطهارة عن أبي بكر بن الفضل عن الوليد بن مسلم نحو حديث زهير بن حرب في الصلاة عن محمود بن خالد وداود بن رشيد كلاهما عن الوليد بن مسلم نحو حديث إبراهيم بن موسى وأخرجه النسائي في الطهارة عن عمرو بن عثمان الحمصي عن الوليد بن مسلم نحوه .

(ذكر معانيه) قوله أقيمت الصلاة المراد من الإقامة ذكر الألفاظ المخصوصة المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة وهي أخت الأذان كذا قاله الكرمانى قلت معناه إذا نادى المؤذن بالإقامة فأقيم المسبب مقام السبب قوله وعدلت أي سويت وتعديل الشيء تقويمه يقال عدلته فاعتدل أي قومته فاستقام وفي رواية فعدلت الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله وبين البخاري ذلك في الصلاة في رواية صالح بن كيسان أنه كان قبل أن يكبر النبي للصلاة قوله قياما جمع قائم كتجار بكسر التاء جمع تاجر ويجوز أن يكون مصدرا جاريا على حقيقته وقال الكرمانى فهو تمييز أو محمول على اسم الفاعل فهو حال (قلت) إذا كان لفظ قياما مصدرا يكون منصوبا على التمييز لأن في قوله وعدلت الصفوف فيه إبهام فيفسره قوله قياما أي من حيث القيام وإذا كان جمعا لقائم يكون انتصابه على الحالية وذو الحال محذوف تقديره وعدل القوم الصفوف حال كونهم قائمين قوله في مصلاه بضم الميم وهو موضع صلاته قوله ذكر من باب الذكر بضم الذال وهو الذكر القلبي فلا يحتاج إلى تفسير ذكر بمعنى تذكر كما فسر بعضهم هكذا قوله فقال لنا مكانكم بالنصب أي الزموا مكانكم وقال بعضهم وفيه إطلاق القول على الفعل فإن في رواية الإسماعيلي فأشار بيده أن مكانكم (قلت) ليس فيه إطلاق القول على

الفعل بل القول على حاله ورواية الإسماعيلي لا تستلزم ذلك لاحتمال الجمع بين الكلام والإشارة (فإن قلت) إذا كان القول على بابه فيكون واقعاً في الصلاة (قلت) ليس كذلك بل كان ذكره أنه جنب قبل أن يكبر وقبل أن يدخل في الصلاة كما ثبت في الصحيح (فإن قلت) في رواية ابن ماجه (قام إلى الصلاة وكبر ثم أشار إليهم فمكثوا ثم انطلق فاغتسل وكان رأسه يقطر ماء فصلى بهم فلما انصرف قال إني خرجت إليكم جنباً وإني أنسيت حتى قمت في الصلاة) وفي رواية الدارقطني من حديث أنس (دخل في صلاة فكبر وكبرنا معه ثم أشار إلى القوم كما أنتم) وفي رواية لأحمد من حديث علي (كان قائماً فصلى بهم إذا انصرف) وفي رواية لأبي داود من حديث أبي بكر (دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم) وفي رواية أخرى (ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم) وفي أخرى له مرسلة فكبر ثم أومأ إلى القوم أن اجلسوا وفي مرسل ابن سيرين وعطاء والربيع بن أنس كبر ثم أومأ إلى القوم أن اجلسوا (قلت) هذا كله لا يقاوم الذي في الصحيح وأيضاً من حديث أبي هريرة هذا ثم رجع فاغتسل فخرج إلينا ورأسه يقطر فكبر فلو كان كبر أولاً لما كان يكبر ثانياً على أنه اختلف في الجمع بين هذه الروايات فقليل أريد بقوله كبر أراد أن يكبر عملاً برواية الصحيح قبل أن يكبر وفي رواية أخرى في البخاري فانتظرنا تكبيره وقيل إنهما قضيتان أبداه القرطبي احتمالاً وقال النووي أنه الأظهر وأبداه ابن حبان في صحيحه فقال بعد أن أخرج الروايتين من حديث أبي هريرة وحديث أبكر بكرة وهذان فعلا في موضعين متباينين خرج مرة فكبر ثم ذكر أنه جنب فانصرف فاغتسل ثم جاء فاستأنف بهم الصلاة وجاء مرة أخرى فلما وقع ليكبر ذكر أنه جنب قبل أن يكبر فذهب فاغتسل ثم رجع فأقام